



مركز البحوث
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث القطرية للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مدينة القدس من أبرز قضايا الصراع مع الاحتلال، ففيها أهمّ المقدّسات بالنسبة للفلسطينيين، في حين يفنّد الإسرائيليون أيّ مقدّسات لهم، بحسب الروايات والسرديات التوراتية التي جعلت الحركة الصهيونية والكنائس المسيحية الصهيونية منها أيقونة العهدين، القديم والجديد. فما يجري في القدس حالياً معركة مصيرية، يخوضها الفلسطينيون باعتبارهم شعباً، دفاعاً عن مقدّسهم التاريخي وآليات الضبط والتحكّم به وسيادتهم عليه، في مواجهة عدوان سافر على كامل الأرض والشعب والوطن الفلسطيني، يستهدف فرض سيادة الاحتلال، ليس على المدينة، بل وعلى أهمّ معالمها المقدّسة، في محاولة جديدة لفرض ما استطاع، وبالقوة، سيادة لا حقّ له فيها، على ما نجح في فرض سيادة، ولو جزئية، على الحرم الإبراهيمي في الخليل، عبر تقسيم زمني ومكاني.

فقد كسر الفلسطينيون، كشعبٍ موحد، قيود محاولة فرض سيادة الاحتلال على القدس ومقدّساتها. وفي أجواء عدم انتهاء المعركة، فمن الضرورة العمل على مراجعة وطنية شاملة للوضع الفلسطيني برمّته، لإعادة الاعتبار للقضية كقضية تحرّر وطني، وتفعيل مقاومة تليق بعدالة هذه القضية، بدل المسار الإستجدائي الذي فرضته معادلة أوسلو وفي المقدّمة منها التنسيق الأمني.

لكن إرادة المقدسيين المتحرّرة من قيود الاحتلال وضغوط السلطة الفلسطينية وتنسيقها الأمني، فاجأت الجميع، وأجبرت حكومة الاحتلال على تنكيس راية سيادتها على الأماكن المقدّسة، وانتصرت سيادة المقدسيين.

في ذات الوقت يبدو أنّ قضية القدس فرضت على القوى الفلسطينية مجدداً العمل على إعادة تعويم دوره الذي ثبت ضعفه خلال الأزمة، وهذه المرة من خلال العودة للحديث عن المصالحة التي تقادفتها سلسلة من التصريحات والمبادرات سواء من حماس أو من الأطراف المستقلة، أو من جانب أطراف السلطة في رام الله. ويبدو أنّ مصر والأردن دخلوا على خط المصالحة أيضاً، وسط الحديث عن مبادرة مصرية، وإمكانية دخول ملك الأردن على خط جهود المصالحة.

وفي المشهد أيضاً اقتراب التحقيقات مع رئيس حكومة العدو حول قضايا فساد، ترافقت مع تسريبات بأن يهرب من أزمته الداخلية باتجاه الحرب مع لبنان وغزة، وأنّ هناك ضغوط يمارسها الجانب الإسرائيلي على الولايات المتحدة بهدف منح الموافقة على مثل هذه الخطوة العدوانية، وسط الحديث عن توجّهات لحركة فتح والرئيس عباس للهروب من الضغوط باتجاه عقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله، لتثبيت الشرعية وتجديدها على المستوى الفلسطيني العام لعزل المحاولات الخارجية لفرض وقائع ضدّ إرادة فتح وعباس خاصة في أجواء العلاقات بين حماس ومصر ودخلان. كل ذلك وسط إشارات قوية بفشل محاولات الإدارة الأمريكية لحدّ الآن في جمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على طاولة المفاوضات، وشكوى وتذمّر فلسطيني من انحياز الإدارة الأمريكية وتبنيها للرؤية والموقف الصهيوني.

الملك الأردني يؤكّد دعمه لفلسطين والرئيس عباس

وصل الملك الأردني عبد الله الثاني إلى رام الله في زيارة خاصة التقى خلالها بالرئيس عباس، لبحث التطورات الأخيرة التي شهدتها القضية الفلسطينية عقب أحداث الأقصى، وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة: "إن هذه الزيارة الهامة تأتي استمراراً لسياسة التنسيق والتشاور المستمر، لمواجهة التحديات كافة في العديد من القضايا التي تهّم البلدين على قاعدة العمل العربي المشترك الذي تجسّد في القمة العربية الأخيرة التي عقدت في البحر الميت".

من جانبه، قال وزير خارجية السلطة الفلسطينية رياض المالكي: "إن هذه الزيارة تأتي في وقت في غاية الأهمية لإجراء تقييم مشترك لمشكلة الإعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى في القدس ومحاولة تغيير الواقع القائم في المسجد الأقصى".

وجرى تقييم التجربة والتحضير لمرحلة قادمة نحن نتوقعها من قبل إسرائيل، ومن قبل شخص رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وتمّ الاتفاق على تشكيل خلية أزمة مشتركة تتواصل فيما بينها لتقييم المرحلة الماضية والدروس والعبر وتقييم أي تحديات قد نواجهها في المسجد الأقصى.

وبحث اللقاء آخر المستجدات السياسية والجهود المبذولة لدفع عملية السلام، والتنسيق الفلسطيني الأردني والجهود المشتركة لمواجهة كل التحديات في المسار السياسي، والعلاقات بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها في شتى المجالات. واعتبر ملك الأردن، أنّ مستقبل القضية الفلسطينية "على المحك"، وأنّ الوصول إلى حلٍّ سلميٍّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي "يزداد صعوبة".

ويُذكر أنّ هذه هي الزيارة الخامسة للملك الأردني إلى الأرض الفلسطينية، وكانت آخر زيارة له عام ٢٠١٢، حيث التقى الرئيس عباس في رام الله.

جاءت الزيارة في أجواء الحديث عن حصار مفروض على الرئيس عباس، حيث نقلت صحيفة معاريف عن مصادر فلسطينية قولها أنّ تل أبيب تفرض حصاراً على الرئيس عباس وتمنعه من مغادرة مقرّ المقاطعة وتمنع الوفود الأجنبية من الوصول إليه.

وقالت المصادر أنّ الرئيس عباس كان يخطّط لمغادرة رام الله في زيارة لدول عربيّة وأجنبيّة، إلا أنّ إسرائيل ترفض السماح له بذلك مشيرةً إلى تصريحات مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية "بأنّ غياب التنسيق الأمني يكمن وراء علاج الرئيس في رام الله بدلا من عمان".

وأضافت معاريف أنّ الرئيس عباس يعيش أوقاتاً صعبة، حيث يظهر في نظر الجمهور الفلسطيني في الضفة كمن يحاصر غزة بالشراكة مع إسرائيل فيما تتأزم علاقته مع الرباعيّة العربيّة "مصر والأردن والسعودية والإمارات"، بسبب رفضه التصالح مع النائب محمد دحلان، وليأتي توتر العلاقة مع إسرائيل وتوقّف التنسيق الأمني ليزيد من الضغوط على الرئيس الفلسطيني وعزلته.

وأفادت مصادر فلسطينية أنّ العاهل الأردني قد يبدأ تحركاً في موضوع إنهاء الإنقسام الفلسطيني والأوضاع في قطاع غزة، باعتبار القطاع أصبح قنبلة موقوتة قد تنعكس سلباً على الأوضاع في المنطقة والدول المحيطة بالأردن ومصر بصفة خاصة.

وأفيد أنّ دعوة الرئيس عباس إلى اجتماع هام للجنة المركزية لحركة فتح عقب زيارة الملك الأردني، هدف إلى مناقشة ملفات داخلية هامة لاتخاذ قرارات حاسمة بخصوص عددٍ من الملفات وسيجري تقييم زيارة الملك الأردني عبد الله الثاني وانعقاد المجلس الوطني والعلاقة مع الفصائل الفلسطينية.

ورأت صحيفة جبروزاليم بوست أنّ الزيارة السريعة والنادرة إلى رام الله، التي قام بها الملك الأردني، شكّلت رسالة إلى عدّة جهات في نفس الوقت، حسب قول سفير العدو السابق لدى مصر يتسحاق ليفانوف، وهذه الجهات المتعددة تضمّ إسرائيل ودائرة الملك المحليّة في الأردن، والسلطة الفلسطينية، وأيضاً حركة حماس. وأضاف السفير بأنّ الملك يقول: "أنا ذاهب إلى أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية بشكلٍ واضح، وإنّ هذه الزيارة مرتبطة بالتوتر الذي كان حاصلاً خلال الشهر الماضي حول المسجد الأقصى". وقال: "لم يكن هناك سبب يدعو إلى الذهاب لرام الله الآن، والرسالة هي أنّه يدعم السلطة الفلسطينية ويدعم أبو مازن والقرارات

التي اتخذها خلال الأزمة". وأوضح أنه كان من المهم أن تُرسل هذه الرسالة إلى الفلسطينيين الذين أغضبهم قرار الإفراج عن حارس أمن السفارة الإسرائيلية. مُشيراً إلى أنه كانت هناك أيضاً رسالة واضحة إلى حماس بأنّ عبد الله يقف بجانب السلطة الفلسطينية في المعركة الدائرة بين حماس من جهة والسلطة الفلسطينية وحركة فتح مع جهة أخرى. فقد "ذهب الملك إلى رام الله في الوقت الذي يعرف فيه أن المصريين على اتصالٍ مع دحلان، في حين أنّ أبا مازن يتخذ خطوات لوقف إمدادات الكهرباء إلى غزة، فضلاً عن وقف دفع الرواتب هناك". واعتبر أنّ هذا التناقض الواضح في جانب منافسات حركتي فتح وحماس المريرة هو أيضاً رسالة موجّهة إلى جمهور الملك عبد الله المحلي أيضاً. وأنّ هناك رسالة أخرى هدفت إلى تعزيز الترتيبات الكاملة على المسجد الأقصى حيث يتحمّل الأردنيون المسؤولية الكاملة عن الموقع كوصيّ، عليه كما هو منصوص عليه في اتفاق السلام مع إسرائيل. ولكن الإدارة اليومية للموقع تقع في أيدي الأوقاف الإسلامية التي يتم تعيين أعضائها والدفع لها من قبل السلطة الفلسطينية. وأنه يريد التأكيد من أنه على الرغم من أحداث الشهر الماضي إلا أنّ الوضع لم يتغير. في حين أنّ هذا الترتيب مقبول من قبل عباس والسلطة الفلسطينية، إلا أنّ حماس تريد أن ترى الفلسطينيين يسيطرون على الموقع دون أي مشاركة أردنية. وإنّ زيارة عبد الله مهمة لإعادة عباس إلى الصورة المتعلقة بالمسجد الأقصى، وأوضح أن أبا مازن قد تم تهميشه إلى حدٍ كبير خلال الأزمة، مُشيراً إلى أنه "لم يتوجّه أحد إلى أبي مازن"، مضيفاً أن اللاعبين الرئيسيين كانوا إسرائيل والأردن وأميركا ومصر والسعوديون، وإلى حدٍ ما تركيا. وبزيارته إلى رام الله، أعاد عبد الله الرئيس الفلسطيني إلى اللعبة، وللقول لعباس لا تقلق إن الأردن معك.

هذا في الوقت الذي أكدت فيه مصادر حكوميّة أردنية أنّ الأردن "يدرس الخيارات الدبلوماسية" في التعامل مع تطوّرات قضية حارس السفارة الإسرائيلية، التي راح ضحيتها مواطنان أردنيان، "بناءً على التزام إسرائيل بالمسار القانوني في القضية". والمسار القانوني في القضية ألقى بظلاله على توتر العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين ما أفضى حتى الآن إلى عدم عودة السفارة الإسرائيلية وطاقم سفارتها إلى عمان. ونُقِل عن الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، الدكتور محمد المومني، قوله أنّ الأردن "يعتبر هذا الإجراء خطوة في الاتجاه الصحيح، ويتوقع مواصلة العملية القضائية بما يتفق مع القانون الدولي المعني بتلك القضايا"، وأن الحكومة تتابع قانونياً ودبلوماسياً حادثة السفارة الإسرائيلية، مُشيراً إلى أنّ هناك بعض الأمور الدبلوماسية "لم يُعلن عنها، والحكومة وضعت خطة قانونية للتعامل معها".

ويُشار إلى أنّ ٧٨ نائباً كانوا وقّعوا مذكرة نيابية طالبت بإغلاق السفارة الإسرائيلية في عمان، وطرد السفارة الإسرائيلية واستدعاء السفير الأردني لدى تل أبيب، ردّاً على جريمة الحارس الإسرائيلي بقتل الأردنيين.

جهود التسوية تتعثر

أكدت المصادر أنّ القيادة الفلسطينية ستفرض أيّ تنسيق أمني تطلبه إسرائيل إلا إذا تراجعت الأخيرة عن اعتداءاتها اليومية على مناطق السلطة والمدن والمخيمات، وكفّت عن استمرار إطلاق النار واستخدام المستعربين، والاقتحامات، واختطاف المسؤولين ونواب البرلمان، واعتقال الأطفال. وقالت المصادر أنّ المطالب الفلسطينية تشمل أيضاً إنفاذ وعودة حق الفلسطينيين بالتواجد على جسر نهر الأردن أسوة بالتواجد الأردني والإسرائيلي بحسب ما تمّت عليه الإتفاقيات.

في حين أكد قاضي القضاة ومستشار الرئيس الدكتور محمود الهباش وجود محاولات إسرائيلية للتواصل مع القيادة من أجل استئناف التنسيق الأمني، موضحاً أنّ القيادة لا تمنع استئناف المفاوضات إذا كانت إسرائيل معنيّة بذلك، لكن ذلك مشروط بالتزام الأخيرة بإعادة الترتيبات على الأرض وفق الإتفاقيات الموقعة بين الطرفين من خلال عدّة نقاط من بينها، "أن تكون المناطق المصنفة "أ" حسب اتفاقية أوسلو تحت سيادة السلطة بشكل كامل، وأن تكون مراكز السلطة لها حماية قانونية ودولية، ووقف تدخّل إسرائيل في هذه المناطق وضمان حرية تنقل المواطن الفلسطيني دون قيود أو شروط والالتزام بحق السلطة في السيطرة على المعابر". مضيفاً أنّ احترام الاتفاقيات يجب أن يكون متبادلاً، وإذا أرادت إسرائيل عدم الاحترام، فلن تكون الطرف الوحيد الذي يتصلّ منها.

هذا في الوقت الذي طلب فيه الرئيس عباس من الفريق الأميركي الإجابة على سؤالين: الأول هو موقفه من حلّ الدولتين، والثاني موقفه من التوسّع الإقليمي الجاري في الأراضي الفلسطينية بلا توقّف، وذلك قبل الموافقة على الدعوة الأميركية لإعادة إطلاق المفاوضات. و"حتى الآن، لم يحمل الفريق الأميركي أي إجابة شافية على أسئلة الرئيس".

كما أكد أنّ القيادة الفلسطينية لا يمكنها العودة إلى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي من الصفر، حيث قال: "من دون مرجعية للمفاوضات تتمثّل في حلّ الدولتين، فمن الصعب على الجانب الفلسطيني العودة إلى مفاوضات من الصفر، مفاوضات مفتوحة يستغلّها الجانب الإسرائيلي غطاءً للتوسّع الاستيطاني وإيهام العالم بوجود عملية سياسية".

وكان المستشار الخاص للرئيس دونالد ترامب، صهره جاريد كوشنير، التقى الرئيس عباس قبل أقلّ من شهرين في رام الله، واستمع منه إلى مطالبه في شأن العملية السياسية، وأبلغه بأنّه سينقل هذه الرؤية والمطالب لترامب، ويعود إليه. وقال مسؤولون فلسطينيون أنّ كوشنير لم يعد بأي جواب على أسئلة الرئيس عباس.

ونشرت وسائل إعلام أميركية قبل أيام تسجيلاً مسرّباً لكوشنير أثناء لقائه عدداً من أعضاء الكونغرس، قال فيه أن ترامب عدل عن فكرة تقديم مبادرة لإعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية بسبب عدم وجود فرصة لنجاحها، لكن مصادر دبلوماسية غربية قالت أنّ المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينبلات يعمل على توسيع فريقه ويواصل جهوده الرامية إلى صوغ مبادرة أميركية لإعادة إطلاق المفاوضات، وتحسين العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والحيلولة دون وقوع انفجار بينهما.

في حين يؤكّد مسؤولون فلسطينيون أنّ فريق السلام الأميركي، المؤلّف من كوشنير، وغرينبلات، والسفير الأميركي في تل أبيب ديفيد فريدمان، أظهر انحيازاً غير مسبوق للموقف الإسرائيلي. وقال أحد المسؤولين لـ "الحياة": "شعرنا في لقاءاتنا مع الفريق الأميركي أنّنا في لقاء مع الفريق الإسرائيلي". وأضاف: "الفريق الأميركي نسخ مواقف ننتياهو وحملها إلينا، من المطالبة بوقف رواتب أسر الأسرى والشهداء، إلى المطالبة بمراجعة الكتب والمناهج التعليمية، إلى ضبط وسائل الإعلام". وأضاف: "في المقابل، وجد هذا الفريق الكثير من الأعذار لتجنّب الإستجابة إلى مطالبنا، مثل الإعلان عن حلّ الدولتين أساساً للمفاوضات، ووقف الإستييطان". ورأى أنّ فرص نجاح الفريق الأميركي في إعادة إطلاق العملية السلمية تتضاءل يوماً وراء يوم.

في موازاة ذلك أعرب البيت الأبيض عن دعمه "إلى حدّ ما" لمشروع قانون يقلّص التمويل الأميركي للسلطة الفلسطينية بسبب رواتب أسر الأسرى والشهداء، لكنه دعا إلى العمل مع الكونغرس لضمان عدم تأثير هذا القرار على الوساطة الأميركية لإعادة إطلاق المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

وحاز مشروع القانون، في تصويت في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، على ١٧ صوتاً في مقابل معارضة أربعة أصوات. ودعا "جميع الدول المانحة إلى وقف الدعم المباشر لموازنة السلطة" حتى تتوقف عن دفع الأموال لأسر الشهداء والأسرى.

وأفادت مصادر فلسطينية بأن الوضع الحالي يجعل كل الجهود المبذولة من أجل استئناف المفاوضات، مسألة زائدة وغير مناسبة "يُضاف إلى ذلك قلق السلطة من انحراف نيتها نحو اليمين بسبب التحقيقات، والقيام بخطوات تزيد من صعوبة التوصل إلى اتفاق إسرائيلي - فلسطيني في المستقبل".

المصالحة الفلسطينية عود على بدء

سلسلة من التصريحات والمبادرات شهدتها موضوع المصالحة، فبعد زيارة وفد من حركة حماس في الضفة للرئيس عباس، أعلن صلاح البردويل عضو المكتب السياسي لحركة حماس، عن رؤية حماس لحل الخلافات المتفاقمة مع فتح، وقال أنها تكون من خلال "الإلغاء الفوري لكل الإجراءات التي فُرضت على غزة بحجة تشكيل اللجنة الإدارية الحكومية"، وأعلن استعداد الحركة لإنهاء اللجنة الحكومية، فور استلام حكومة الوفاق لمسؤولياتها كافة في قطاع غزة "وعلى رأس هذه المهام استيعاب وتسكين كل الموظفين القائمين على رأس أعمالهم"، ودعا للشروع الفوري في حوار وطني، ومشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وأكد على ضرورة تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني بالتوافق لأداء مهامه المنوطة به، والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني، وطالب بعقد "اجتماع فوري" للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير.

وفي ذات الوقت أشار مصدر مسؤول في حماس، بأن حركة حماس وافقت على مبادرة للمصالحة، قدّمتها مؤخراً مصر، وأن الحركة ردّت بإيجابية على المبادرة، وتنتظر موقف حركة فتح. وتردّد أنّ المبادرة المصرية الجديدة تشمل حلّ اللجنة الإدارية، ووقف الإجراءات التي اتخذتها السلطة مؤخراً بحق غزة، وتمكين حكومة التوافق من العمل بحرية في غزة، إضافةً إلى حلّ مشكلة موظفي حماس، من خلال استيعابهم في السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات عامة، وقيام مصر برعاية حوارات على أراضيها لإنهاء الإنقسام بشكل نهائي.

في حين نفى عزام الأحمد وجود مبادرة مصرية، معتبراً أنّ مصر كانت دوماً تنادي بوحدة الموقف الفلسطيني وإنهاء الإنقسام، وتطبيق الاتفاقات المبرمة بشأن المقاومة. كما أكد الناطق باسم حركة فتح أسامة القواسمي، على أنّ المبادرة التي أطلقتها حركة حماس للمصالحة بأنها ليست مبادرة بل شروط تعجيزية، قائلاً: "هذه ليست مبادرة وإنما شروط تعجيزية لعرقلة المصالحة الفلسطينية"، مشدداً على أنّ الحركة تضع شروطاً تعجيزية لتعميق الإنقسام وفصل قطاع غزة والذهاب لتحالفها مع محمد دحلان لفصل غزة، تحت ما يسمّى المشروع الإسرائيلي لإيجاد قيادات بديلة. وقال أنّ حماس ترفض مبادرة الرئيس عباس التي تضمّنت ثلاث نقاط هي: "حلّ اللجنة الإدارية دون شروط وتمكين الحكومة من العمل في قطاع غزة والذهاب للانتخابات"، وأضاف أنّ "ما تقدّمت به حماس ليست مبادرة، وإنما وضع العصي في دوليب المصالحة، وهو دليل على أنّ حركة حماس لم تتغيّر وأن حركة حماس ماضية قدماً في مشروعها الإنقسامي الانفصالي، مؤكّداً على أنّ "مبادرة حماس تهدف إلى تضليل الرأي العام الفلسطيني". وقال: "التجربة الماضية تقول أنّ حركة حماس تدعو الحكومة لاستلام عملها في قطاع غزة، وعندما يصل الوزراء تقوم باعتقالهم أو ضربهم أو بتحريض الناس عليهم وتمنعهم من الوصول للوزارات". مشيراً إلى أنّ المطلوب من حماس "أن توافق على حلّ اللجنة الإدارية دون شروط، وتمكين حكومة الوفاق الوطني في قطاع غزة دون شروط، والذهاب للانتخابات".

مبادرة "نداء القدس" لإنهاء الانقسام

أعلنت الأمانة العامة لحزب "الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني" (فدا)، زهيرة كمال، عن نصّ مبادرة "نداء القدس" لإنهاء الانقسام، خلال مؤتمر صحافي عقد بمدينة رام الله، وقّعت عليه أكثر من مئتي شخصية فلسطينية من مختلف التوجّهات التنظيمية والسياسية الفلسطينية والمجتمع المدني، وكذلك من الشخصيات التي قادت هبة القدس الأخيرة.

وأكدت أنّ المبادرة جاءت على ضوء انتصار أهالي القدس دفاعاً عن المسجد الأقصى، وقد عُقد اجتماع في مدينة البيرة، بدعوة من "وطنيون لإنهاء الانقسام"، وبمشاركة واسعة من شخصيات قيادية وطنية وأخرى سياسية من الفصائل، بما فيها حركة "فتح" و"حماس"، وشخصيات عامّة ومقدسية ومجتمعية، وأطر نسوية وشبابية.

وتنص المبادرة، التي جاءت على أربعة بنود:

- "دعوة حركة حماس وحكومة السلطة الفلسطينية إلى الإعلان الفوري المتزامن عن حلّ اللجنة الإدارية في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه إلغاء كافة القرارات الإدارية والمالية التي تمّ اتخاذها تجاه قطاع غزة".

- "دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى البدء الفوري في إجراء مشاورات مع القوى والكتل البرلمانية والشخصيات الوطنية المستقلة، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، تنفيذاً لقرارات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني بهذا الخصوص، تكون مهمتها الرئيسية تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وخاصة في القدس والأغوار، وكافة المناطق المهتدة من الجدار والاستيطان، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتوحيد مؤسسات السلطة، ودعم المقاومة الشعبية، والتحضير لإجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية".

- "الطلب من رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، توجيه الدعوة العاجلة لعقد اجتماع اللجنة التحضيرية لاستئناف عملها، ولمتابعة اجتماع بيروت، وضمان مشاركة كافة القوى في صنع القرار الوطني، وتحمل مسؤولياتها الوطنية الجامعة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار إجراء الانتخابات العامة للرئاسة والوطني والتشريعي خلال فترة زمنية لا تتجاوز السنة".

-دعت مبادرة "نداء القدس"، كذلك، إلى "توحيد الجهد الوطني في الوطن والشتات، ودعم وإسناد المقاومة الشعبية ضد الاحتلال ومخططاته التوسعية وعدوانه المستمر، والعمل على إسناد وتعزيز دور المرجعية الوطنية التي نهضت بمشاركة فاعلة من مختلف القطاعات الشعبية، وفي مقدمتها المرجعيات الدينية التي قادت نضال المواطنين خلال هبة القدس الأخيرة، والتأكيد على استمرار وقف جميع الاتصالات، وخاصة التنسيق الأمني، مع الاحتلال". ودعت أيضاً أبناء وبنات الشعب الفلسطيني وقواه الحية في الوطن والشتات، للإنخراط والمشاركة في أوسع حراك شعبي وجماهيري للضغط لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

وأكد منسّق "وطنيون لإنهاء الانقسام"، فوز خليفة، أنّ مضمون "نداء القدس" مقدّم للتطبيق رزمة واحدة، وليس للتعامل معه بـ"التقسيم"، وأنّ ما جرى من حوارات متعدّدة تناول مجمل القضايا الخلافية، وما تمّ من لقاءات بين الرئيس عباس وحركة "حماس"، وكذلك اللقاءات الأخرى في بيروت، خاصة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني، أقرّ بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية فوراً، والبدء بالتحضير لانتخابات تشريعية، وعقد دورة توحيدية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار خليفة إلى أنّ هذا النداء يأتي كنظرية شاملة ومرتبطة وليست مجردة عن بعضها البعض.

بدوره، أكد عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس، أيمن دراغمة، أن مكونات هذا النداء هي قواسم مشتركة، وتشكل الحدود الدنيا التي يمكن البناء عليها لبدء الحوار وإزالة القيود والعقبات التي تمنع بدء لقاءات المصالحة، داعياً جميع الأطراف لالتقاط هذه الفرصة التاريخية، خاصة بعدما سطر أهل القدس الانتصارات الأخيرة.

من جانبه، قال الأمين العام لحركة "المبادرة الوطنية الفلسطينية"، مصطفى البرغوثي: "لا توجد ضمانات لهذه المبادرة، إلا إذا تحركت كافة الأطراف التي تبنت المبادرة مع الشارع الفلسطيني، ولكن التطور الذي جرى في الفترة الأخيرة أثبت أن للشعب رأيه، ونريد أن نجد ذلك في إنهاء نزيف الانقسام في قضيتنا الوطنية".

نتنياهو وقضايا الفساد

قالت وزيرة القضاء في حكومة العدو إبيليت شاكيد، أن رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ليس ملزماً بالاستقالة من منصبه في حال تقديم لائحة اتهام ضده، وأضافت أنه في حال تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو ينبغي دراسة تفاصيل الاتهام، وأن أفعالاً خطيرة فقط يمكن أن تبرر حل حكومة الاحتلال.

ويقف بنيامين نتنياهو، أمام ثلاثة سيناريوهات مختلفة، بعد أن وقع مدير مكتبه السابق وأمين سره، آري هارو، اتفاقاً شامداً ملك مع النيابة، وازداد احتمال إدانة نتنياهو، لكن هذا الاحتمال غير مؤكّد بعد.

وقالت صحيفة "جيروزايم بوست" الإسرائيلية الناطقة بالإنجليزية، بأن نتنياهو يملك خيار عدم الاستقالة حالياً، وهو ما يفصله وما سيفعله، والسيناريو الثاني هو تنحيته من قبل الوزراء والذهاب لانتخابات مبكرة، أما الثالث فهو انتظار قرار النائب العام، أي الذي من الممكن أن يمتدّ حتى عام ٢٠١٨.

السيناريو الأول: إسقاط الاتهامات مقابل ترك السياسة

وهو المفضّل لدى نتنياهو، والذي بموجبه لن يقبل نتنياهو الاستقالة، في حين تواصل الشرطة تحقيقاتها، ويأخذ التحقّق من شهادة هارو مدّة ليست قصيرة، إذ سيتوجّب عليها الاستماع لشهادة عدد من رجال الأعمال الذين يتواجد معظمهم خارج البلاد وغالبيتهم في الولايات المتحدة.

وقالت الصحيفة أنه بموجب هذا السيناريو لن يكون بإمكان الشرطة التوصية بتقديم لائحة اتهام حتى نهاية هذا العام.

وأضافت أنه في حال جاءت هذه التوصية مطلع عام ٢٠١٨، فسيخضع نتنياهو لجلسات استماع تستغرق وقتاً طويلاً، وقد لا يقرّر المستشار القضائي للحكومة، أفيخاي مندلبليت، ما إذا كان سيؤجّل توجيه الاتهام إلى نتنياهو إلى ما بعد ٢٣ أيلول/سبتمبر المقبل، إذ يصبح نتنياهو بعد هذا التاريخ صاحب أطول فترة حكم في تاريخ إسرائيل، إذ سيتفوق على بن غوريون. ومع مرور هذا التاريخ، وقبل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نصيحته بمنع إيران من حيازة الأسلحة النووية، فعندها قد يكون نتنياهو قادراً حتى على التفاوض على صفقة لإسقاط الاتهامات ضده مقابل تركه للسياسة.

السيناريو الثاني: معلومات ثمينة من هارو

بموجب السيناريو الثاني، يزود هارو الشرطة بمعلومات ثمينة، وبناء عليها تقدم توصية للمستشار القضائي بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو الشهر المقبل، ومن الممكن أن تُضاف لتوصية الشرطة دعوات جهات بالائتلاف الحكومي لتتحية نتنياهو.

وقالت الصحيفة أنه "يمكن أن تكون الأدلة ضارة جداً بحيث يطلب شركاء الائتلاف من نتنياهو الرحيل، ويجري تصويت ثقة على الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل بعد عودة الكنيست من عطلة الصيف، ويساعد أحد أطراف الائتلاف الحكومي في إسقاط الحكومة من خلال التصويت ضدها.

ومن غير المرجح أن يتمكن عضو آخر من أعضاء الكنيست من تشكيل حكومة، لذلك ستتم الدعوة إلى انتخابات عامة، وسيسعى أحد قادة الليكود إلى استبدال نتنياهو بمنصب رئاسة الحزب. وتابعت أنه يمكن إدانة نتنياهو بنهاية العام، ولكن محاكمته ستستمر لفترة طويلة جداً.

السيناريو الثالث: الأكثر واقعية

واعتبرت الصحيفة السيناريو الثالث هو الأكثر واقعية، والذي بموجبه يستغرق النائب العام ثلاثة حتى ستة أشهر لتقديم توصية بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، وهو ما يبقى في الحكم حتى ربيع ٢٠١٨.

تصاعد الحراك المطالب بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو

في حين تظاهر الآلاف قبالة منزل المستشار القضائي للحكومة أفحاي مندلبليت، نُظمت مظاهرة شبيهة في ١٥ موقعا في جميع أنحاء الكيان التي تطالب المستشار القضائي بالتعجيل بإنهاء التحقيق مع نتنياهو وتقديم لوائح اتهام ضده.

وتسعى أحزاب الائتلاف إلى استغلال وضع نتنياهو الحرج من أجل تحقيق مكاسب، كان من الصعب أن تحققها قبل نشوء الوضع الحالي، أي التحقيقات الجنائية ضد نتنياهو. ولفتت تقارير إعلامية إسرائيلية إلى أن نتنياهو غير مؤخرأ مواقفه من عدّة قضايا وتبني مواقف تطرحها أحزاب الائتلاف، وبينها دعوته إلى فرض عقوبة الإعدام على فلسطينيين أُدينوا بتنفيذ عمليات. كما عبّر نتنياهو مؤخرا عن تأييده لما يُعرف باسم "قانون القدس" الذي يشترط تأييد ثلثي أعضاء الكنيست، أي ٨٠ عضواً، من أجل المصادقة على انسحاب إسرائيلي من القدس المحتلة أو مناطق منها.

وقالت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي أنّ جميع اللاعبين في الحلبة السياسية يدركون أن الانتخابات العامة المقبلة قد تكون قريبة، ولذلك فإنّ أحزاب الائتلاف ستحاول تحقيق مكاسب لمصلحة ناخبها.

رغم ذلك، فإنه لا يُتوقع أن تمارس أحزاب الائتلاف ضغوطاً بشكلٍ مبالغ فيه من أجل تحقيق مكاسب كهذه، وذلك من أجل الحفاظ على الحكومة الحالية التي يرون أنها جيدة بالنسبة لهم.

ورفضت وزيرة القضاء، أييليت شاكيد، من "البيت اليهودي"، الدعوات الصادرة عن كتلة "المعسكر الصهيوني" المعارضة والتي تطالب نتنياهو بالاستقالة، لكنها قالت أنه في حال تقديم لائحة اتهام فإن أحزاب الائتلاف ستدرس الوضع في حينه.

وتشير التوقعات حالياً إلى أن الشرطة الإسرائيلية باتت قريبة من التوصية أمام النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو في القضيتين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠، في أعقاب تجميع إفادات وتوقيع اتفاق "شاهد ملك" مع مدير مكتب نتنياهو السابق، أري هارو، في الوقت الذي ردّ فيه بنيامين نتنياهو على تفاؤل مسؤولين فلسطينيين

تحدّثوا إلى مواقع عبرية حول أنّ التحقيقات ستؤدّي إلى استقالته، وتغيير في الهرم السياسي في "إسرائيل" وبالتالي أفق سياسي جديد بين الجانبين بالقول: "هذا لن يحدث".

أشار الإعلام إلى أنّ التقدير الأساسي هو أنّ الإتفاق الذي أصبح بموجبه مدير مكتب نتنياهو السابق، أري هارو، "شاهد ملك" يعني أنّ النيابة العامة تعتزم تقديم لائحة اتّهام ضد نتنياهو.

وعزّز هذا التقدير، إبلاغ الشرطة المحكمة، بأنّ الشبهات ضد نتنياهو هي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، التوقّعات بأن ولاية نتنياهو ستنتهي عاجلاً أم آجلاً.

وأبدت مصادر غربية لقناة ٢١٨ الفضائية مخاوفها من تصعيد خطير في الأوضاع على جبهة قطاع غزة أو على الحدود مع لبنان في ظلّ التحقيقات التي تجريها الشرطة الإسرائيلية ضد بنيامين نتنياهو. ورجّحت المصادر أن نتنياهو سيحاول الهروب من التحقيقات الحالية التي تجريها شرطة الاحتلال والتي تتّهمه وزوجته بالفساد وخيانة الأمانة، ما سيؤدّي حتماً إلى الإطاحة به وزجّه في السجن في ظلّ تجنّد الإعلام الإسرائيليّ ضده والمظاهرات التي يجريها اليسار الإسرائيلي للمطالبة بتسريع إجراءات محاكمته.

وحذّرت الأجهزة الأمنية الغربية من توجّهات خطيرة لـ "نتنياهو" قد تؤدّي عملياً إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة عبر تصعيد محتمل على جبهة غزة وحزب الله في لبنان.

وأشارت المصادر إلى أن السبيل الوحيد لمنع إسقاط نتنياهو وحكومته اليمينية المتطرفة ومنع إجراء انتخابات جديدة، يكمن في قدرة نتنياهو في توجيه بوصلة الحدث السياسي الإسرائيلي صوب التصعيد وإعادة مخاوف الإسرائيليين من التهديد الذي تشكّله حماس وحزب الله ومن ورائهم إيران.

إلغاء إقامة ١٤٥٩٥ فلسطينياً من القدس

تتواصل إجراءات الاحتلال للمضايقة على فلسطينيي القدس حيث أفادت منظمة "هيومن رايتس ووتش" أن "إسرائيل" ألغت منذ بداية احتلالها للشطر الشرقي للقدس عام ١٩٦٧ وحتى نهاية ٢٠١٦، إقامة ١٤,٥٩٥ فلسطينياً من القدس على الأقل، بحسب وزارة الداخلية.

وأضافت المنظمة في تقرير لها أن إلغاء "إسرائيل" إقامات آلاف الفلسطينيين في شرقي القدس على مرّ السنين يوضح النظام المزدوج الذي تنفّذه في المدينة، حيث يفرض نظام الإقامة متطلبات شاقّة على الفلسطينيين للحفاظ على إقاماتهم، فضلا عن عواقب وخيمة لمن يخسرونها.

وأوضح أن سلطات الاحتلال برّرت معظم عمليات الإلغاء على أساس عدم إثبات المقدسيين "محور حياتهم"، لكنها "ألغت حديثاً أيضاً إقامة فلسطينيين متّهمين بمهاجمة إسرائيليين كعقوبة لهم وكعقوبة جماعية ضد أقارب المتّهمين".

وأشارت إلى أنّ النظام التمييزي يدفع العديد من الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم فيما يصل إلى عمليات ترحيل قسري، كانتهاك خطير للقانون الدولي.

وقالت مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة سارة ليا ويتسن: "إسرائيل تدّعي معاملة القدس كمدينة موحدة، لكنها تحدد قوانين مختلفة لليهود والفلسطينيين. يزيد التمييز المتعمّد ضد فلسطينيي القدس، بما في ذلك سياسات الإقامة التي تهدد وضعهم القانوني، من انسلاخهم عن المدينة".

وحسب التقرير، فإن كافة الحجج والمبررات مثل رفض تجديد الإقامات، إلى جانب عقود من التوسع الاستيطاني غير المشروع وهدم المنازل والقيود المفروضة على البناء في المدينة، أدّى إلى زيادة الاستيطان غير المشروع من جانب الإسرائيليين بالقدس، مع تقييد نمو السكان الفلسطينيين في الوقت ذاته. وهذا يعكس أهداف الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في "الحفاظ على أغلبية يهودية قوية في المدينة"، كما جاء في الخطة الرئيسية لبلدية القدس ("مخطط القدس لعام ٢٠٠٠")، والحد من عدد السكان الفلسطينيين.

وقال التقرير: "منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧، بدأت إسرائيل بتطبيق قانونها الداخلي على المدينة وعملت على ضمّها إليها، طبقت قانون دخول إسرائيل لعام ١٩٥٢ على فلسطيني القدس وقدمت لهم إقامة دائمة، نفس الإقامة الممنوحة لأجنبي يريد العيش في إسرائيل". وأشار التقرير إلى أن "إسرائيل" لا تمنح الجنسية لكل من يتقدم بالطلب، فمنذ العام ٢٠٠٣، قدّم طلب الجنسية نحو ١٥ ألف فلسطيني من أصل ٣٣٠ ألف، ووافقت السلطات الإسرائيلية على أقل من ٦ آلاف منهم. ولفت إلى أنه على مدى عقود، ألغت سلطات الاحتلال إقامة آلاف المقدسيين الذين استقروا خارج البلاد فترة ٧ سنوات أو أكثر دون تجديد تصاريح خروجهم أو عند حصولهم على إقامة دائمة أو جنسية البلد الذي استقروا به.

وأكدت المنظمة الدولية أنّ معظم عمليات إلغاء الإقامة وسحب الهويات تمت بعد العام ١٩٩٥، بعد إعادة وزارة الداخلية تفسير قانون دخول "إسرائيل" لعام ١٩٥٢ للسماح بإلغاء إقامة أولئك الذين لم يعملوا للحفاظ على القدس "كمحور لحياتهم".

وبموجب التفسير الجديد، بدأت سلطات الاحتلال أيضا بإلغاء إقامة المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون في أجزاء أخرى من فلسطين خارج حدود بلدية الاحتلال أو ممّن درسوا أو عملوا في الخارج لفترات طويلة. وقال أنه لا يتوجب على المقدسيين من حملة الجنسية الإسرائيلية برهان أن القدس "محور حياتهم" للمحافظة على وضعهم القانوني.

وذكرت المنظمة أنّ إلغاء إقامات الفلسطينيين من القدس، الذين من المفترض أن يكونوا محميين في ظل الاحتلال الإسرائيلي بموجب "اتفاقية جنيف الرابعة"، كثيراً ما يرغمهم على مغادرة الإقليم الذي يعيشون فيه.

وأكدت أنّ هذه الممارسات تشكل ترحيلاً قسرياً عندما يتسبب بالنزوح إلى أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترحيل عندما يحدث إلى خارج البلاد. وقالت المنظمة: "لا تسمح اتفاقية جنيف بهذا تدابير إلا على أساس مؤقت ولأسباب عسكرية حتمية. عدم الحفاظ على القدس كـ "محور للحياة" لا يفي بالمعايير التقييدية للاتفاقية". وأضافت أنه يمكن أن يشكل ترحيل أي جزء من سكان الأراضي المحتلة أو نقلهم قسراً جرائم حرب بموجب "نظام روما الأساسي" لمحكمة الجنايات الدولية.

واستند التقرير إلى ما صدر في آذار ٢٠١٧، حيث قضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بأن فلسطيني القدس يتمتعون "بوضع خاص"، باعتبارهم "سكان البلاد الأصليين"، ينبغي للسلطات أن تأخذه في الحسبان عند تحديد وضعهم.

حماس وإيران علاقة متجددة

قالت حركة حماس أنّ "وفداً قيادياً من المكتب السياسي للحركة برئاسة عزّت الرشق، وعضوية كلّ من صالح العاروري، وزاهر جبارين، وأسامة حمدان، توجّه إلى العاصمة الإيرانية طهران، تلبية لدعوة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وُجّهت لاسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة وقيادة الحركة، وذلك

لحضور مراسم أداء اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية المنتخب للدورة الثانية عشرة الرئيس حسن روحاني. وإنّ مشاركة حماس بوفد عالي المستوى، تقديراً لما تقوم به إيران من دور كبير في دعم صمود الشعب الفلسطيني ومناصرة حقوقه وإسناد مقاومته الباسلة، وتأكيداً على حرص الحركة على تعزيز العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتطويرها خدمة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة".

وشكر رئيس وفد حماس، عزت الرشق، الدعم الإيراني للشعب الفلسطيني ومقاومته، مؤكداً أن علاقة حماس بطهران تأتي في سياق الأهمية التي توليها الحركة للتواصل مع مكونات الأمة الإسلامية كافة خدمة للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية لهذه الأمة. وقال: "حماس تؤمن بضرورة وحدة العالم الإسلامي ونبذ الخلافات وتوجيه الطاقات نحو العدو المشترك للجميع وهو الاحتلال".

وأكد الجانبان، وفق بيان حماس، على فتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية نحو مواجهة عدوٍ مشترك ونصرة فلسطين والأقصى والمقاومة.

والواقع يُشير إلى أنّ الزيارة إلى طهران لم تكن مفاجئة لدى كثير من الأوساط السياسية، لاسيّما وقد سبقها ترتيبات مكثّفة، زادت وتيرتها في الفترة الأخيرة، بعد قمة الرياض التي وصفت خلالها الحركة بالإرهاب، مروراً بحصار قطر.

لكن الزيارة فتحت الباب أمام طرح جملة أسئلة حول حسابات حماس تجاه حلفائها، وهل اضطرت حماس أو إيران، أو كلتاها معاً، أن تدفعا أثماناً لجسر الهوة بينهما؟، وماذا بشأن قطر وتركيا؟ وماذا عن مصر والإمارات اللتان تسعيان مؤخراً للتخفيف من أزمت غزة عبر القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان؟

مع الإشارة إلى أن حماس مؤخراً تعيش في أزمة على مستوى قطاع غزة، وأزمة بالنسبة لحلفائها، حيث خسرت الكثير من الحلفاء بدءاً من سوريا وحزب الله وتوترت علاقاتها بإيران فترة من الفترات، والآن قطر ربما تعيد النظر في علاقاتها بالإضافة إلى مصر.

في هذه المناخات حركة حماس تحاول أن تنسج علاقة مع أي طرف يمكنه أن يخفف من حدة الحصار، ويطيّل من عمر سلطتها في قطاع غزة، فحماس التي تقاربت مع دحلان والإمارات مؤخراً، تدخل في مرحلة حساسة ودقيقة أقرب إلى المغامرة عبر فتح العلاقة مع إيران حيث تدخل في مغامرة قد تؤثر على تقاربها الأخير مع مصر والإمارات والسعودية. رغم أنّها نظرياً، حسب وثيقتها الأخيرة، تسعى إلى نسج علاقات تخدم أهداف الحركة بعيداً عن التموضع هنا أو هناك.

العدو سياسة بناء الجدران

يناقش الكابنيت (المجلس الوزاري الامني المصغر) خطة لوزير دفاع العدو أفيدور ليبرمان تقضي بمحاصرة الوجود الفلسطيني داخل جدران الفصل في القدس، وتلث مساحة المناطق المحتلة في شمال وجنوب الضفة الغربية تبدأ من منطقة "عين جدي" جنوباً وتصل إلى مشارف أريحا (فارد اريحا)، ومن التجمّع الاستيطاني "غوش عتصيون" شمال الخليل، إلى غرب بيت لحم حتى غرب رام الله ومستوطنة بيتار عيليت ومناطق أخرى قريبة منها، وفقاً لخطة ليبرمان، التي تعتبر توسعة لخطة (ألون) الأمنية التي طرحت في سبعينيات القرن الماضي لحصر الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية بين خطين متوازيين شرق وغرب الضفة، بعمق ١٠ كم من غرب الخط الاخضر و ١٠ كم بعيداً عن الحدود الأردنية، ويهدف ليبرمان من هذه الخطة منع وقوع عمليات فلسطينية.

ويعارض المستوطنين الخطّة مدعومين من حزب البيت اليهودي باعتبار أن مثل هذه الخطوة تعني تحديداً نهائياً لحدود "إسرائيل"، وهو ما يرفضه المستوطنون، الذي يحاول حزب البيت اليهودي كسب أصواتهم والدفع بضمّ الضفة، وفي المرحلة الأولى مناطق واسعة من مناطق C.

جدار على حدود قطاع غزة

في نفس اتجاه بناء الجدران يعمل جيش الاحتلال على إقامة سياج فصل على طول الحدود مع قطاع غزة، بحيث يرتفع بنحو ستة أمتار فوق الأرض، وإقامة جدار إسمنتي على عمق عشرات الأمتار تحت الأرض، وذلك بهدف توفير الرّدّ على الأنفاق المقاومة الهجومية. هذا ما أشارت له صحيفة "هآرتس"، وأفادت أنّ تكلفة سياج الفصل تقدّر بنحو ٣ مليار شيكل، ويُتوقع أن ينتهي العمل به في نهاية العام ٢٠١٨.

ويتضمّن المشروع الحالي تقوية وتطوير السياج الحدودي القائم، وإقامة سياج آخر إلى الشرق منه بارتفاع ستة أمتار. وبين السياجين سيتمّ وضع أكوام ترابيّة تسمح للجيش بنشر دبابات في المنطقة، وشقّ طرق تُتيح للجيش القيام بدوريات غرب السياج الجديد، وكذلك شرقه لتسهيل تحرّك قوات الجيش والقيام بأعمال الصيانة للسياج.

وتأمل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن يوفّر سياج الفصل هذا الرّدّ على تهديد الأنفاق الهجومية التي تخترق الحدود تحت الأرض، حيث أن الجيش، وإضافة إلى السياج المعدني المرتفع لستة أمتار فوق الأرض، يعمل على إقامة جدار من الإسمنت المسلّح تحت الأرض بعمق عشرات الأمتار، ويشتمل على مجسّات تطلق إشارات إنذار في حال الاقتراب من الجدار.

والجدار المُقام تحت الأرض قد صُمّم بحيث يتيح تدمير الأنفاق القائمة على الحدود اليوم. وتمّ نصب ماكنات ضخمة في المنطقة تحفر على أعماق كبيرة في المنطقة، وتدمّر الأنفاق في حال وجدت، وذلك من خلال صبّ مواد سائلة تدعى "بانتونايت" تتيح للجيش معرفة ما إذا كان هناك أنفاق في المنطقة أم لا.

وجاء أنه في حال العثور على نفق، فسوف يتمّ إدخال أقفاص حديدية ضخمة، تُستخدّم كأساسات للجدار، ويكون بداخلها أنابيب تحتوي على مجسّات إنذار. وبعد صبّ الإسمنت في الجدار تحت الأرض، سيتمّ إقامة سياج معدني فوق الأرض على ارتفاع ستة أمتار.

ويتضمن مشروع وزارة الأمن، أيضاً، إقامة غرف عمليات في المنطقة، يمكن بواسطتها تفعيل منظومات إطلاق النار التي تُتيح للعمليات في الرصد إطلاق النار من موقع إطلاق منصوب على سارية على الخط الحدودي.

ويُشار إلى أنّ جيش الاحتلال ينوي وضع سياج تحت المياه في المنطقة البحرية بين إسرائيل وبين قطاع غزة، كما سيقوم ببناء كاسر أمواج على طول بضعة كيلومترات.